

Distr.: General  
14 February 2019  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى تبادل الرسائل بيني وبين رئيس/رئيسة مجلس الأمن بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (S/2013/764)، و ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (S/2013/765)، و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥ (S/2015/234) و ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (S/2015/235)، بشأن نشر وزيادة وحدة حراسة ثابتة تابعة للأمم المتحدة من أجل تعزيز أمن مرافق ومنشآت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال الموجودة في مقديشيو.

وعلى النحو المبين في تبادل الرسائل المذكور أعلاه، وعلاوة على الحماية التي توفرها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطني الصومالية، أحاط مجلس الأمن علماً بالترتيبات المقترحة لإنشاء وحدة حراسة تابعة للأمم المتحدة تكون بمثابة جزء من مفهوم الأمن الشامل من خلال توفير حماية ثابتة في شكل "طوق داخلي" لمرافق ومنشآت بعثة الأمم المتحدة ومكتب الدعم الموجودة في مقديشيو.

وقد أذن مجلس الأمن، لهذا الغرض، بنشر كتيبة حراسة تتألف من سرايا للحراسة الثابتة، وفريق للإنقاذ والتعزيز، وكذلك كتيبة للدعم اللوجستي بتشكيلة ملائمة (بقوام إجمالي قدره ٥٣٠ فرداً). وستشكل كتيبة الحراسة جزءاً من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وستنشأ كوحدات مقدمة من الدول الأعضاء للاضطلاع بالمهام التالية: (أ) توفير الأمن الثابت وتسيير الدوريات ومراقبة الدخول إلى مرافق البعثة ومكتب الدعم ومنشآتهما في مقديشيو، حتى في حالة انتقال البعثة إلى خارج مطار مقديشيو الدولي؛ (ب) القيام بدور رادع لما قد تشنه العناصر المتطرفة من هجمات على تلك المرافق والمنشآت؛ (ج) توفير القدرة على الإنقاذ السريع داخل المطار؛ (د) دعم بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الوطني الصومالية في إنقاذ وإجلاء موظفي الأمم المتحدة الموجودين خارج منطقة المطار في حال تعرضهم لخطر العنف البدني الوشيك.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب للاتحاد الأفريقي والحكومة الصومال عن امتناني لما يقدمانه للأمم المتحدة من دعم ومساعدة بهذا الشأن. وفي رسائلي السابقة، أعربت عن عزمي القيام باستعراض سنوي لمدى استمرار الحاجة إلى وجود وحدة حراسة تابعة للأمم المتحدة وذلك بإجراء تقييم للوضع الأمني، والعودة إلى مجلس الأمن لإسداء المشورة بشأن أي تدابير إضافية قد تكون مطلوبة. وفي هذا السياق، قامت الأمانة العامة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة في الميدان، باستعراض الترتيبات والاحتياجات الأمنية الراهنة لمرافق ومنشآت بعثة الأمم المتحدة ومكتب الدعم في مقديشيو في الفترة من أيلول/سبتمبر



إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وأبرز الاستعراض استمرار مستوى التهديد. وأشار إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بالأمن الثابت، والتفتيش عند البوابات، والاستجابة في حالات الطوارئ، بسبب زيادة مرافق الأمم المتحدة وتزايد عدد الموظفين، فضلا عن المتعاقدين وغيرهم من الأشخاص الذين زاروا مجمع الأمم المتحدة خلال السنوات الثلاث الماضية. وأشار أيضا إلى الاحتياجات المحتملة للاستجابة في حالات الطوارئ، لأن المزيد من موظفي الأمم المتحدة يعملون داخل المدينة ويشركون في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة. ويحتاج قوام وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة، بعد مرور ثلاث سنوات دون أي زيادة فيه، إلى تعزيز بما يتناسب مع مستوى التهديد، على النحو الموصى به في الاستعراض.

واستنادا إلى هذه التوصية، أعتزم زيادة قوام وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة في مقديشو ليصل إلى ما مجموعه ٦٢٥ فردا، أي زيادة ٩٥ فردا من أفراد القوات. وستعزز القوات الإضافية عمليات النشر القائمة، بما في ذلك فريق الاستجابة للطوارئ، كما ستكون مسؤولة عن وضع أفراد في البوابتين الرئيسيتين لمطار مقديشو الدولي من أجل العمل على تيسير دخول موظفي الأمم المتحدة والمتعاقدين. وستماشى هذه الزيادة مع مفهوم العمليات الحالي لوحدة الحراسة. وتم إبلاغ حكومة الصومال بالأمر في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٩.

ووفقا للترتيبات الواردة في الرسائل المتبادلة المذكورة أعلاه، إذا ما استدعت حالات أخرى استخدام وحدات حراسة إضافية، ولا سيما في المناطق غير العاصمة، سأعود إلى مجلس الأمن لإسداء المشورة بشأن ما قد يلزم من تدابير إضافية. وإني أعتزم أيضا مواصلة القيام باستعراض مدى استمرار الحاجة إلى وجود وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة وذلك بإجراء تقييم للوضع الأمني في كل سنة.

وعلى النحو المشار إليه في تقريرتي المقدم إلى مجلس الأمن عن الصومال والمؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (S/2015/702)، تم إبرام بروتوكول تعديل لاتفاق مركز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، يُوسَّع بموجبه نطاق الحماية القانونية اللازمة لوحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة وللدولة أو الدول المساهمة بوحدات، ودخل حيز النفاذ في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٥.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتأكيد ما إذا كان مجلس الأمن يقبل الترتيبات المذكورة أعلاه. فإن كان الأمر كذلك، فإنني أعتزم اتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة قوام وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن. وتمشيا مع الممارسة المتبعة، سأقوم، في الوقت المناسب، بإبلاغ المجلس بموافقة الدولة أو الدول المساهمة بالقوات التي سُنشَر وحداتها في مقديشو.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش